الأنباء
الخميس 8 سبتمبر 2011

تقرير البورصة اليومي

السوق يسترد أنفاسه بارتفاع مؤشراته لأعلى مستوياتها خلال شهر و«الاستثمارات الوطنية» و«الوطني» يقودان السيولة لمستوى قياسي خلال أسبوعين

عودة الثقة «الجزئية» تتجه بالمؤشر لمستوى 6000 نقطة (محمد ماهر)

أنهى سوق الكويت للأوراق المالية رابع جلسات الأسبوع على ارتفاع ملحوظ في مؤشريه السعري والوزني في حركة تصحيحية لمؤشري السوق في بداية الربع الأخير من العام بعد أن بلغت أدنى مستوياتها خلال الربع الثالث، وجاءت تلك الارتفاعات مدعومة بالشراء الانتقائي على الأسهم القيادية بقيادة قطاع البنوك وبعض الأسهم الرخيصة.

وصاحب الدعم على قطاع البنوك، توجه المستثمرين للمضاربة على الأسهم الرخيصة الأمر الذي أنعش السيولة بارتفاع قدره 90٪ مقارنة بأولى جلسات الأسبوع بالغة مستوى 17,5 مليون دينار في أعلى مستوى لها خلال أسبوعين، كما صحح المؤشر السعري من أدائه بقفزه إلى مستوى 5908,2 نقاط مرتفعا بواقع 2,8٪ من أدنى نقطة بلغها خلال الربع الثالث والتي فقد فيها المؤشر السعري 440 نقطة ما يعادل 7,2٪، كما ارتفع المؤشر الوزني إلى 410 نقاط من أدنى نقطة بلغها في الربع الثالث بواقع 396 نقطة خلال الربع الثالث.

وحسمت تداولات الثواني الأخيرة ارتفاعات السوق في مؤشريه لأعلى ارتفاع تشهده منذ شهر مستقرة عند اللون الأخضر معززة بذلك التوقعات بالاتجاه نحو مستوى 6000 نقطة إذا استمرت التداولات على نفس وتيرتها خلال المرحلة المقبلة.

وتعزز تلك الارتفاعات تصحيح مسار السوق خلال المرحلة المقبلة مع التوقع باتجاه المؤشر العام لمستوى 6000 نقطة في حال استمرار السوق في التصاعد خلال المرحلة المقبلة.

وتأتي تلك الارتفاعات لتعزز الثقة الجزئي في أداء السوق الذي لايزال حتى الآن يعاني غياب المستثمر المؤسسي وغلبة طابع المضاربة على أداء السوق منذ بدء تداولات الأسبوع الجاري.

المؤشرات العامة

انعكست حالة عودة الثقة الجزئية على أداء السوق على مؤشري السوق التي ارتفعت بشكل واضح في نهاية تداولات جلسة أمس، حيث أغلق المؤشر العام بارتفاع 47,3 نقاط ليستقر عند 5908,2 نقاط وبارتفاع نسبته 0,81٪، كما ارتفع المؤشر الوزني بمقدار 5,94 نقاط ليغلق عند مستوى 410,3 نقاط وبارتفاع قدره 1,47 نقطة مقارنة بالجلسة السابقة.

«الوساطة» تنتظر رد الهيئة على طلبات التسجيل خلال شهر وجهات ترى أن مهلة التكيف مع القانون «غير كافية»

وبلغ إجمالي الأسهم المتداولة 162,6 مليون سهم نفذت من خلال 2713 صفقة قيمتها 17,4 مليون دينار، وأغلق السوق على تباين في أداء المتغيرات الثلاثة ففي الوقت الذي واصلت فيه الصفقات والقيم ارتفاعاتها بواقع 32,8٪ و35,6٪، تراجعت كميات التداول بنسبة 2,2٪.

وجرى التداول على أسهم 102 شركة مدرجة، ارتفعت أسعار أسهم 67 شركة، وتراجعت أسعار أسهم 16 شركة وحافظت أسهم 19 شركة على أسعارها دون تغيير، ولم يشمل النشاط أسهم 112 شركة في أغلب القطاعات.

وتصدر قطاع الخدمات النشاط من حيث القيمة، إذ تم تداول 36,6 مليون سهم نفذت من خلال 687 صفقة قيمتها 4,4 ملايين دينار، وجاء قطاع الاستثمار في المركز الثاني من حيث القيمة، إذ تم تداول 38,7 مليون سهم نفذت من خلال 672 صفقة قيمتها 3,9 ملايين دينار.

وجاء قطاع البنوك في المركز الثالث من حيث القيمة، إذ تم تداول 5,4 ملايين سهم نفذت من خلال 240 صفقات قيمتها 3,4 ملايين دينار.

وجاء قطاع العقارات في المركز الرابع من حيث القيمة، اذ تم تداول 62,4 مليون سهم نفذت من خلال 644 صفقات قيمتها 3,1 ملايين دينار، وجاء قطاع الصناعة في المركز الخامس بحجم تداول بلغ 8,6 ملايين سهم بلغت قيمتها 1,9 مليون دينار تقريبا نفذت عبر 300 صفقة.

مهلة التكيف مع «هيئة الأسواق»

رغم أن هناك الكثير من التحديات التي تواجه قطاع الوساطة المالية أبرزها تراجع الإيرادات وعدم البت في مصير مفوضي هيئة أسواق المال حتى الآن ومسألة زيادة رأسمال شركاتها إلى 10 ملايين دينار وكذلك توقف الحديث عن تطبيق نظام «ناسداك» أو «ماكس»، أنهت شركات الوساطة طلبات التسجيل أمس وفقا للمادة 159 من قانون رقم 7 لسنة 2010 وهو ما يعني إقرار تلك الشركات والتزامها بالتسجيل وفقا للمهلة الممنوحة لها والتي تنتهي في 12 سبتمبر الجاري.

ولاتزال بقية الجهات المطالبة بتكييف أوضاعها واقعة في إشكالية تكييف أوضاعها ومنها صناديق الاستثمار وشركات الاستثمار التي ترى أن تلك المهلة غير كافية بالنسبة لها وتطالب بمدها حتى تتمكن من تكييف وضعها.

وتثير تلك الإشكالية أزمة ثقة بين تلك الجهات وهيئة الأسواق في المرحلة المقبلة وهو ما يكبدها خسائر في المرحلة المقبلة.

وعلى الرغم من أن شركات الوساطة المالية قامت بالتسجيل للحصول على التراخيص، إلا أنها لديها مجموعة من الاعتراضات على اللائحة التنفيذية لقانون هيئة أسواق المال قدمتها لمفوضي هيئة الأسواق، والتي من بينها مسألة جمع موظفي شركات الوساطة بين وظيفتين وزيادة رأسمال الشركة لمستوى 10 ملايين دينار وهو الأمر الذي تنتظر شركات الوساطة المالية الرد عليه حتى الآن.

ومن المتوقع الرد على طلبات التسجيل خلال شهر من قبل هيئة أسواق المال خاصة في الجوانب المالية والإدارية والتي بانتظار الحسم من قبل هيئة الأسواق.

آلية التداول

قاد قطاع البنوك السوق للارتفاع بشكل ملحوظ متأثرا بارتفاعات «الوطني» و«بيتك» و«الدولي» و«بوبيان» حيث ارتفع البنك الوطني بواقع 40 فلسا في تداولات بلغت 1,3 مليون سهم ليستقر السهم عند مستوى دينار و80 فلسا للسهم وبقيمة 1,4 مليون دينار وذلك للمرة الأولى بعد عودة التداولات عقب اجازة العيد.

أما سهم «بيتك» فقد ارتفع من حالة الخمول التي لازمته خلال الجلستين السابقتين ليرتفع عند مستوى 900 فلس للسهم في حدود سعرية تراوحت بين 900 فلس بالحد الأدنى و890 فلسا بالحد الأدنى بعد تداولات بلغت 900 ألف سهم بلغت قيمتها 800 ألف دينار.

وتأثرا بتداولات «الوطني»، ارتفع سهم بوبيان بواقع 10 فلوس للسهم ليستقر عند 610 فلوس للسهم ليعود إلى قيمته السوقية عند 610 فلوس والتي تنازل عنها خلال الجلسة السابقة وبتداولات بلغت قيمتها 159 ألف دينار لعدد 42 صفقة، وبحجم تداولات 1,3 مليون سهم.

واستمرت المضاربات على سهم «الدولي» خلال الجلسة بحدود سعرية تراوحت بين 260 فلسا للسهم كحد أدنى و270 فلسا كحد أعلى ليستقر عند 270 فلسا معوضا بذلك خسارته خلال الجلسة السابقة وتم تداول 2,03 مليون سهم بقيمة 538,2 ألف دينار.

وتواصلت المضاربات على سهم «جلوبل» الذي واصل ارتفاعه ليستقر عند 37 فلسا للسهم، حيث بلغ حجم التداولات 3,5 ملايين سهم قيمتها 129 ألف دينار تأثرا بالمعلومات الواردة عن إعادة هيكلة ديون «جلوبل» مع البنوك الدائنة مرة أخرى.

كما ارتفعت الاستثمارات الوطنية خلال الجلسة لتستقر عند 190 فلسا للسهم بارتفاع 10 فلوس للسهم وباستقرار بلغ 190 فلسا للسهم بتداولات بلغت 12,3 مليون سهم نفذت عبر 259 صفقة قيمتها 2,3 مليون دينار.

كما ارتفع سهم المال بواقع 2,5 فلس للسهم ليستقر عند 45,5 فلسا للسهم بتداولات بلغت 2,08 مليون سهم قيمتها 93,6 ألف دينار. وشهد سهم «أبيار» مضاربات عنيفة على السهم ليرتفع بواقع فلس واحد مستقرا عند مستوى 26 فلسا للسهم بقيمة إجمالية بلغت 727,9 ألف دينار من خلال تداول 28,3 مليون سهم.

وعلى خلاف الجلسة السابقة، هدأت المضاربات على سهم «صفاة طاقة» الذي بلغ حجم تداولاته 2,2 مليون سهم بلغت قيمتها 93,9 ألف دينار، مع استمرار المضاربات على الصفوة التي بلغ حجم تداولاتها 4,5 ملايين سهم قيمتها 78,4 ألف دينار.

● عمر راشد

أرقام ومؤشرات

47.3
نقطة ارتفاع المؤشر السعري بنسبة 0,81٪، وارتفاع المؤشر الوزني 5,94 نقطة بنسبة 1,47٪.

162.6
مليون سهم تم تداولها بقيمة 17,4 مليون دينار.

5
شركات استحوذت أسهمها على 37٪ من القيمة الإجمالية، واستحوذ سهم الاستثمارات على 13,1٪ من القيمة الإجمالية للتداول.

7
قطاعات باللون الأخضر، حيث ارتفعت مؤشرات سبعة قطاعات من الثمانية قطاعات بالسوق وتصدرها «البنوك» بارتفاع بلغت نسبته 1,19٪، فيما جاء قطاع «الأغذية» في القائمة الحمراء وحيدا بنسبة تراجع بلغت 0,27٪.

«برقان» يشارك في معرض الإسكان الخامس عشر

أعلن بنك برقان عن مشاركته في معرض الإسكان الخامس عشر الذي تجري انشطته خلال الفترة من 12 وحتى 15 ديسمبر المقبل.

ويشارك البنك في هذا الحدث الهام للسنة الرابعة على التوالي نتيجة للنجاح المستمر الذي شهده المعرض، وكذلك التميز الذي برز فيه البنك خلال السنوات الماضية، حيث قدم باقة متنوعة ومرنة من الحلول المالية والمصرفية التي تتوافق مع احتياجات العملاء.

وقد تم توقيع اتفاقية البنك مع الجهة المنظمة للمعرض بحضور كل من رئيس وحدة التسويق في بنك برقان حنين الرميحي، ومسؤول التسويق في الشركة المتحدة للتسويق والمعارض مدحت بهجت.

وفي حديثها حول هذه المشاركة قالت رئيس وحدة التسويق في بنك برقان حنين الرميحي: «يشكل معرض الإسكان فرصة مناسبة لعرض الأساليب والمنتجات المتطورة في البناء والإسكان مع التركيز على تقديم المفاهيم الجديدة في هندسة البناء وتعزيز الرفاهية في اختيار الديكورات الداخلية ومواد البناء، وإننا في بنك برقان نحرص على المشاركة في هذا المعرض لنقدم لزوار المعرض باقة متنوعة من الحلول المالية والمصرفية التي تتوافق مع احتياجات الجميع بطريقة فعالة ومناسبة».

الرميحي وبهجت يعرضان دليل المعرض

الغانم: تحسن في أداء العقار الاستثماري خلال النصف الأول من 2011

كونا: قال امين سر اتحاد العقاريين قيس الغانم امس ان العقار الاستثماري المتمثل في شقق التأجير والتمليك شهد تحسنا ملحوظا خلال النصف الاول من العام الحالي بفضل ارتفاع العائد على الاستثمار.

واوضح الغانم في تصريح لـ «كونا» ان قطاع العقار الاستثماري استغل ضعف معدل الفائدة على ودائع البنوك في تنشيط ادائه خلال النصف الاول بعد توجه العديد من المستثمرين الى هذا القطاع الذي تفوق عوائده عوائد الودائع حاليا.

وأشار الى انه لا توجد احصائيات رسمية مفصلة حول اداء العقار بشكل عام في الكويت خلال النصف الاول، لكن الشعور العام لدى خبراء العقار يؤكد ان هناك انتعاشا اصاب العقار الاستثماري خلال الفترة الماضية مع توقعات بتحسن مستمر للاداء خلال الفترة المقبلة.

اما عن العقار التجاري فلفت الغانم الى انه استمر بالهبوط في القيم السوقية خلال النصف الاول، مؤكدا انه لم يستطع الخروج من ازمته المتمثلة في كثرة العرض وشح الطلب بشكل واضح، متوقعا ان يستمر ذلك خلال الفترة المقبلة.

وعن سبب ازمة العقار التجاري، اوضح ان الوضع الاقتصادي يؤثر بشكل مباشر على هذا القطاع ولا يترك المجال لأي تعاف في ظل تعثر الشركات المالكة للابراج التجارية، وانخفاض سعر المتر للمكاتب بشكل كبير لا يغطي المصاريف التي انفقت لبناء تلك الابراج.

وتوقع الغانم ان تعمل المحفظة العقارية التابعة للهيئة العامة للاستثمار والتي هي بصدد الانشاء على تحسين اداء قطاع العقار التجاري «اذا ما استثمرت فعلا بالسوق»، مؤكدا انها لم تدخل السوق حتى الان.

وعن قطاع العقار السكني المتمثل في البيوت والڤلل، اكد ان هناك حركة قوية عليه خلال النصف الاول من العام الحالي ولكنه استدرك ان قانون الضريبة الذي تم اشهاره اخيرا «اثر بشكل سلبي» على اداء هذا القطاع بنهاية النصف الاول.

3,8 ملايين دينار خسائر «إيفا» في النصف الأول

اعلن سوق الكويت للاوراق المالية ان شركة الاستشارات المالية والدولية حصلت على موافقة بنك الكويت المركزي على بياناتها المالية المرحلية للفترة المنتهية في 30 يونيو 2011، حيث جاءت نتائج اعمال الشركة لتحقق خسائر بلغ قدرها 3,8 ملايين دينار ما يعادل خسارة للسهم بلغت 5,7 فلوس للسهم، مقارنة مع خسائر بلغت 11,6 مليون دينار ما يعادل 17,86 فلسا للسهم خلال الفترة المقارنة من العام الماضي.

وذكرت الشركة في بيان نشر على موقع البورصة امس ان الخسائر التي منيت بها خلال فترة الـ 3 أشهر المنتهية في 30 يونيو 2011 بلغت 4,2 ملايين دينار ما يعادل خسارة للسهم بلغت 6,3 فلوس للسهم، مقارنة مع خسارة بلغ قدرها 8,3 ملايين دينار ما يعادل12,7 فلسا للسهم خلال الفترة نفسها من السنة الماضية.

«جلوبل»: سوق العقارات السكنية حافظ على مركزه

قال بيت الاستثمار العالمي (جلوبل) في تقرير له حول أداء سوق العقارات في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الربع الثاني من 2011، ان سوق العقارات السكنية في الكويت حافظ على مركزه بوصفه أكثر القطاعات رواجا في السوق الكويتي.

حيث استحوذ هذا القطاع على 55٪ من إجمالي قيمة المعاملات العقارية في الربع الثاني من العام 2011، بحصة مماثلة للحصة المسجلة في الربع الأول من العام، مسجلا زيادة بلغت نسبتها 19٪ في عدد التعاملات.

وقد ارتبطت هذه الزيادة بالزيادة الكبيرة البالغة 52٪ في قيمة التعاملات العقارية، والتي ارتفعت إلى 527 مليون دينار مقابل 347 مليون في الربع الأول من العام 2011.

من جهة أخرى، مازال الاتجاه العام يميل إلى الطلب الملح من المواطنين الكويتيين على الوحدات السكنية، فقد انخفضت الحصة السوقية لشريحة العقارات الاستثمارية من الحصة النشطة البالغة 39٪ من إجمالي قيمة التعاملات في الربع الأول من العام 2011 إلى 34٪ في الربع الثاني من 2011، على الرغم من زيادة عدد التعاملات بنسبة 28٪ على أساس ربع سنوي ليصل إلى 488 معاملة مقابل 381 معاملة في الربع الأول من العام 2011.

كما ارتفعت أيضا قيمة معاملات العقارات الاستثمارية بنسبة 21٪ على أساس ربع سنوي لتصل إلى 329 مليون دينار مقابل 271 مليون دينار، ومازال الطلب على المباني الاستثمارية يلقى رواجا، حيث سجلت معدلات الإشغال مستويات مرتفعة تراوحت معدلاتها ما بين 90 و95٪.

«أعيان» تطرح موديلات 2012 من «نيسان» و«كيا» و«فولكس واجن»

أعلنت شركة أعيان الإجارة القابضة عن طرح سيارات 2012 للتأجير التشغيلي مبكرا هذا العام لتمكين العملاء من حجز السيارات التي يرغبون فيها قبل نفاد الكميات.

وفي هذا الإطار، صرح مساعد مدير إدارة المبيعات في شركة أعيان الإجارة القابضة فريح الأنبعي، بأن الشركة وقعت عقودا تسلمت بموجبها أعدادا كبيرة من سيارات «كيا» موديلات: «كادينزا، أوبتيما، سورينتو، سبورتاج، وكرنڤال»، و«نيسان»: «ألتيما، ماكسيما، باثفايندر، باترول، ارمادا، وموراني»، و«فولكس واجن»: «الطوارق».

وأعرب الأنبعي في تصريح صحافي عن أن التعاون القائم بين أعيان وهذه الوكالات وغيرها منذ سنوات طويلة، يؤكد مدى الثقة التي توليها شركة أعيان للوكالات المحلية وحجم التعاون الوثيق معها.

وأكد أن سيارات الطوارق التي تطرحها أعيان لعملائها لأول مرة تأتي استجابة لرغبة شريحة من العملاء الذين يرغبون في استئجار السيارات الفاخرة، ويأتي ذلك في إطار سعي أعيان الدائم إلى إرضاء كافة أطياف العملاء والتوسع في استهداف شرائح جديدة من العملاء، مشيرا إلى أن هذه السيارات ستطرح للعملاء ضمن منتج التأجير التشغيلي الذي تتميز به «أعيان» في السوق المحلي.

الجدير بالذكر أن أعيان الإجارة القابضة هي إحدى الشركات التابعة لشركة أعيان للإجارة والاستثمار وتملك أكبر معرض لتأجير السيارات في الكويت وذلك في مقرها الرئيسي في منطقة الري.

ويعد معرض التأجير الأول والوحيد في الكويت الذي يجد فيه العميل تشكيلة كبيرة من السيارات من كل الأنواع بدلا من التنقل من معرض لآخر ومن وكالة لأخرى بحثا عما يناسبه من عروض التأجير التشغيلي، إضافة إلى توفير وتقديم كافة الخدمات اللازمة لتأجير أو شراء السيارة في صالة واحدة.

فريح الأنبعي

«إنشاء القابضة» تحقق أرباحاً تشغيلية تتجاوز المليون دينار في النصف الأول

قال الرئيس التنفيذي لشركة إنشاء القابضة م.هيثم الرفاعي إن شركة إنشاء القابضة، الذراع التشغيلية لشركة أعيان للإجارة والاستثمار، حققت نتائج مالية متميزة خلال السنة المالية المنتهية في 30 يونيو 2011.

فقد بلغ إجمالي موجودات الشركة 14,661,246 مليون دينار وإجمالي حقوق المساهمين للشركة الأم 9,457,674 ملايين دينار بزيادة 6٪ عن نفس الفترة من العام الماضي 8,894,259 ملايين دينار في 30 يونيو 2010.

كما بلغ إجمالي إيرادات الشركة عن الفترة 4,546,787 ملايين دينار بمجمل ربح تشغيلي بلغ 1,183,055 مليون دينار، في حين بلغ إجمالي المصروفات عن نفس الفترة 3,591,188 ملايين دينار، وبلغ صافي الربح لمساهمي الشركة الأم مبلغ 702,481 دينار للستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2011، بربحية سهم بلغت 7,02 فلوس للسهم.

وأشار الرفاعي في تصريح صحافي إلى أنه على الرغم من انخفاض المبيعات بمبلغ 480 الف دينار مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي بسبب شدة المنافسة وكثرة العرض في قطاع الإنشاءات إلا أن شركة إنشاء القابضة استطاعت المحافظة على ربحية للسهم تفوق الـ 7 فلوس نتيجة للتوفير الملحوظ في نسبة التكلفة الى المبيعات من 76٪ الى 73٪ وكذلك تخفيض التكلفة التمويلية من 194 الف دينار الى 85 الف دينار بنسبة 56٪، وذلك وفقا للسياسة الحكيمة التي اتبعتها إدارة الشركة للتغلب على كل المعوقات.